أثر الادارة اللوجستية علي التحصيل الالكتروني في السودان

أمين بابكر عبدالنبي

كمال أحمد يوسف

سحر كمال محمد عمر

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 15 ، 2020م
العدد: 09

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

Graduate College Journal – NU
Vol.15 -2020, No. (9)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد (15) –2020، العدد (9)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

أثر الادارة اللوجستية علي التحصيل الالكتروني في السودان

أمين بابكر عبدالنبي[1] ، كمال أحمد يوسف[2] ، سحر كمال محمد عمر[1]

[1]كلية الهندسة، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان
[2]كلية التجارة، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان

المستخلص

هدفت الدراسة الي تبيان اثر تأهيل الادارة اللوجستية في رفع كفاءة التحصيل الالكتروني وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم تاهيل الادارة اللوجستيه مما انعكس سلبا على التحصيل الالكتروني، وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: وجود ترتيبات أولية إدارية لوجستية لطريقة جمع البيانات وتزويد النظام بالمعلومات. الترتيبات الإدارية والالتزام بها وتنوير مستخدمي النظام يدعم تطوير النظام والحفاظ علي سرية المعلومات . التشريعات ووضع اللوائح المنظمة لمنح الصلاحيات داخل النظام يقلل من مخاطر العبث بالمعلومات او فقدها و تأخير اتخاذ القرارات الإدارية يتسبب في تأخير العمل بنظام الدفع الالكتروني. واوصت الدراسة لعدد من التوصيات منها للمحافظة علي النظام وطريقة استخدامه يجب إصدار نشرات دورية ، و تحديد المسؤلين والمستخدمين وفق درجاتهم الوظيفية يساعد في تحديد الصلاحيات داخل النظام وعدم تمليك المستخدم اكثر من صلاحية، و حفظ مستندات جمع البيانات الاولية وطريقة صيانتها يحقق نوعاً من الضبط والتدقيق للنظام ومتابعته و المتابعه المستمرة والتقارير الدورية مهمة لتطوير النظام ومعالجة القصور بالتقويم والتنظيم الدوري.

الكلمات المفتاحية التحصيل الإلكتروني - إيصال 15 الإلكتروني -الحكومة الاليكترونية - الإيرادات العامة

أولاً :الاطار المنهجي

تمهيد:

تعتبر ادارة العمليات اللوجستية من المظاهر الحديثة للادارة في واجهة تحديات العصر الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية وهي تعتبر احد نمازج الادارة المتكاملة لمزيج من الاعمال والانشطة الاسياسية .وتزايد الاهتمام بالانشطة اللوجستية،والتي اصبحت تمثل العامود الفقري في المنظمات والتي تهدف الي خدمة العملاء مع تحقيق الميزة التنافسية (Bowersox,2002). وعرف مجلس ادارة اللوجستيات وهي منظمة تجارية اسست في الولايات المتحدة الادارة اللوجستية بأنها " عملية التخطيط والتنفيذ والتحكم بالتدفق والتخزين الضروري .بينما عرفها معجم اكسفورت للغة الانجليزية بانها " فرع من العلوم العسكرية تختص بتدبير ونقل والحفاظ علي المواد،الافراد،والوسائط (Lowe,Dl2002) ولقد اصبح اللوجستك يمثل جزءً او طرفاً حاسماً في جميع الاعمال الحديثة مهما اختلف طبيعة نشاطها اذ لا يكاد ينجح نشاط تسويقي او تصنيعي او تنفيذ اي مشروع بدون الدعم اللوجستي ، لذلك حظي باهتمام جميع الاطراف الاكاديميه،الاقتصادية،العسكرية وحتي السياسية (اسمهان خلفي ،2018م).وتعتبر عملية تقليل الوقت وهو تخفيض مدة اجراءات العمليات اللوجستية المختلفة ،ويوجد اساليب كثيرة لتقليل الوقت منها الاعتماد علي كفاءة ادوات التكنولوجيا الحديثة بالاضاف الي التدريب المستمر (Christopher,2000) .

تكون جميع عمليات التحصيل الإلكتروني الحكومي وفق برامج وقواعد البيانات والشبكات التي تمت إجازتها بوساطة الوزارة لها حجية المستندات الرسمية. و يعتبر سداد المستحقات والمفروضات المالية عن طريق التحصيل الإلكتروني الحكومي وإيصال (15) الإلكتروني مبرءاً للذمة في حدود المبلغ الذي تم سداده وعلي المتحصل في مجال التحصيل الالكتروني الحكومي ان يمنح المكلف الذي قام بالسداد مستنداً أو إشعاراً يفيد ببراءة ذمته يشمل المبلغ الذي تم سداده والجهة التي تم سداد المبلغ لصالحها واي بيانات اخري تكون ضرورية.

وكان لمشروع التحصيل الالكتروني في السودان عدد من الأهمية في تحسين البنيات التحتية بتوسيع مدي الشبكات و توفرها في بعض المناطق الطرفية النائية و التي ما كان أن تصل اليها التقنية و وسائل الإتصال لولا دخول

المشروع حيز التنفيذ وكذلك تسجيل البيانات و المعلومات آنياً و بناء معلومات تراكمية تساعد في عمل إحصاءات مالية تفيد في التخطيط و وضع السياسات المالية بعلمية، مكن المشروع الشركات الخاصة من المشاركة بفاعلية من خلال توفير الأجهزة الثابتة وأجهزة الطرفيات ، و دخول شركات الإتصالات كشريك أصيل في التحصيل الإلكتروني والإستثمار في جانب البيانات(ديوان الحسابات، 2016م).

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة البحث في الوقوف على دراسة التحديات التقنية للتحصيل الالكتروني في السودان ،ومن اهم التحديات الادارة اللوجستية غير المؤهلة تساهم في بط عملية التحصيل في السودان.

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة في تبيان اثرتأهيل الادارة اللوجستية لرفع كفاءة التحصيل الالكتروني، و تحقيق تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني في الدولة تسهم في تقليل نسبة التكاليف وتسهيل الإجراءات وخفض نسبة الضغط والإزدحام في مراكز التحصيل مقارنة بالوسائل التقليدية التي أصبحت غير موثوقة ومضيعة للوقت والجهد وعملية مرهقة للموظف والعميل.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التحديات التقنية للتحصيل الالكتروني في السودان للاستفادة منه وكيفية معالجة المعوقات التي تعيق إجراءعمليات استخدام التقانة من أجهزة الحواسيب والهواتف النقالة والشبكات مع إمكانية ابتكار أنظمة متطورة .

وتكتسب الدراسة أهمية تطبيقية في تقييم وتقويم واقع تطبيق تجربة التحصيل الالكتروني والتحديات التقنية للتحصيل بالسودان وذلك بالتعرف على مفهوم الادارة اللوجستية في التحصيل الالكتروني التي يمكن تطبيقها في مؤسسات القطاع العام للدولة وأثرها في زياد الإيرادات وإمكانية تقليل نفقات تكلفة التحصيل والكشف عن الحجم الحقيقي للموارد .وكذلك المساعدة في رفع كفاءة الوحدات الحكومية ذات الصلة من خلال تطبيق نظام آمن لتحصيل الإيرادات والوصول إلى تحقيق معدلات عالية بمختلف وحداتها.

فرضية الدراسة:

لتحقيق غرض الدراسة تم اختبار الفرضية التالية:-

الادارة اللوجستية غير المؤهلة تعيق التحصيل الالكتروني في السودان.

منهج الدراسة:

اتبع الباحثون المناهج التالية:

المنهج التاريخي:لتتبع الدراسات السابقة والمراجع والمنشورات والدوريات.

المنهج الاستنباطي: لصياغة المشكلة والفرضيات.

المنهج الوصفي التحليلي: لاختبار الفرضات باستخدام برنامج (SPSS).

مصادر جمع المعلومات:

1/ البيانات والمعلومات الأولية:

أ /عن طريق الاستبانة.

ب /أدوات البحث مثل المقابلة الشخصية مع العاملين بوزارة المالية وبنك السودان والمركز القومي للمعلومات.

2/ البيانات والمعلومات الثانوية :

تتمثل في المعلومات المنتقاة من الكتب والمجلات والدوريات والدراسات السابقة وأوراق العمل والمؤتمرات ونشرات الوزارات ، ومحركات البحث ذات الصلة من خلال شبكة الانترنت وغيرها من الوثائق.

حدود البحث:

الحدود المكانية : عينة من الوحدات الحكومية بالسودان .

الحدود الزمانية : 2020م .

ثانياً :الدراسات السابقة

اطلعت الباحثون على عد د من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث وخلصت لنتائج وتوصيات اعانت الباحثون في تجاوز السلبيات وعدم الوقوع في الأخطاء.

1- دراسة عبدالله 2018م :

تناولت الدراسة دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني وأثره على التحاسب الضريبي دراسة ميدانية على ديون الضرائب ، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود نظام دفع و تحصيل الكتروني يمكن الاعتماد عليه في تسهيل وتبسيط إجراءات عملية التحاسب الضريبي ، وهدفت الدراسة الي التعرف علي التداعيات التي تترتب علي اعتماد نظام الدفع والتحصيل الالكتروني علي عملية التحاسب الضريبي.وتكمن اهمية الدراسة في دراسة متطلبات تفعيل نظام الدفع والتحصيل الالكتروني في عملية التحاسب الضريبي وتساهم الدراسة في تناول الاكاديميين ومركز الابحاث لتفعيل النظام في

كافة المصالح الحكومية و اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الإستقرائي.

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها:ساهم توفير البنية التشريعية و القانونية السائدة التي توفر المناخ الملائم للخدمات الالكترونية في تطوير اجراءات التحاسب الضرائب و وصت الدراسة الي تفعيل نظام الدفع و التحصيل الإلكتروني في كافة المؤسسات الحكومية ،ضرورة توفر الدعم الحكومي و توفر البنية الأساسية لشبكة الإتصال. تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في تناولها لمعرفة التحديات التقنية للتحصيل الالكتروني في السودان، بينما تناولت الدراسة دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني وأثره على التحاسب الضريبي دراسة ميدانية على ديون الضرائب.

2- دراسة حسن 2017م:

تناولت الدراسة تطوير نظام إدارة التحصيل الإلكتروني والمطبق على الشركة السودانية للموارد المعدنية المحدودة .وتهدف الدراسة الي حوسبة نظام إدارة المتحصلين والأصول التقنية (الأجهزة , الورق , وشرائح الاتصال) في الشركة وتكمن المشكلة في صعوبة مراقبة وتوزيع المتحصلين والمشرفين واجهزة التحصيل بدون قاعدة بيانات وذلك لمساحة السودان الواسعه وزيادة عدد الطرفيات ومتابعتها وصيانة الاجهزة المتعطلة و استخدام الورق يسبب تكلفة علية و فقدان البيانات مع مرور الزمن.

و وصت الدراسة تحويل النظام الحالي إلى تطبيق ويب باستخدام تقنية MVC1 ،و توفير خاصية عمل نسخة احتياطية دورية بصورة تلقائية في ظل توفر اتصال الجهاز بالإنترنت ونقل النسخة إلى أي جهة آمنة بعيدا عن بيئة النظام وحفظها في مكان آمن تم التحليل بلغة النمذجة الموحدة باستخدام أداة Microsoft Visual Studio. تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في تناولها لمعرفة التحديات التقنية للتحصيل الالكتروني في السودان، بينما تناولت الدراسة تطوير نظام إدارة التحصيل الإلكتروني والمطبق على الشركة السودانية للموارد المعدنية المحدودة.

3- دراسة صالح 2015م:

تناولت الدراسة موضوع تصميم نموذج مقترح للتحصيل المالي الالكتروني للإيرادات، وتمثلت مشكلة الدراسة في كتابة بعض المتحصلين مبلغ في النسخة الاصلية الخاصة بالعميل ومبلغ آخر في النسخة الثانية (الخاصة بوزارة المالية) قابلة للتلف والسرقة والتزوير، و هدفت الدراسة إلى تصميم نموذج لنظام إلكتروني لإيصال مالي إلكتروني موحد عن تحصيل الإيرادات الحكومية لإتمام الدراسة تم إختيار ديوان الضرائب الإتحادي وهيئة الجمارك السودانية كدراسة حالة لموضوع الدراسة خلال الفترة الزمنية ما بين (2013- 2015م) .

و اتبعت الدراسة المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات كما تم إستخدام منهج وصفي لتطوير النظام الإلكتروني. خلُصت الدراسة إلى أن النظام الإلكتروني المقترح يعتبر بديل فاعل لأورنيك 15 المالي التقليدي .

خلصت الدراسة لعدد من النتائج منها:النظام الإلكتروني يعتبر بديل ناجح لأورنيك 15 المالي التقليدي، وأوصت الدراسة بضرورة ربط النظام الالكتروني مع الأنظمة المالية للجهات الايرادية عبر بوابة الكترونية موحدة .تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في تناولها لمعرفة التحديات التقنية للتحصيل الالكتروني في السودان ، بينما كانت الأخرى نموذج مقترح لتطبيق نظام التحصيل الالكتروني.

يرى الباحثون أن هنالك بعض الدراسات السابقة تتفق مع دراسته حيث نجد أن دراسة هويدا علي عبدالله 2018م دراسة دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني وأثره على التحاسب الضريبي وركزت الدراسة على متطلبات تفعيل نظام الدفع والتحصيل الالكتروني في عملية التحاسب الضريبي ولم تتناول اثر الادارة اللوجستية علي التحصيل الالكتروني الذي تناولته دراسة الباحثون , وتناولت دراسة شيماء محمد حسن الشيخ 2017م بتطوير نظام إدارة التحصيل الإلكتروني والمطبق على الشركة السودانية للموارد المعدنية المحدودة وهدفت الدراسة الي حوسبة نظام إدارة المتحصلين والأصول التقنية (الأجهزة , الورق , وشرائح الاتصال) في الشركة ولم تتناول اثر الادارة اللوجستية علي التحصيل الالكتروني,وتناولت دراسة أسماء على محمد صالح وآخرون 2015م تناولت تصميم نموذج لنظام التحصيل الالكتروني بدلاً للتحصيل الورقي , تعتبر الدراسة حديثة وتوافقت مع دراسة الباحثون في أهمية إحلال التحصيل التقليدي بالالكتروني ولم تتناول اثر الادارة اللوجستية علي التحصيل الالكتروني الذي تناولته دراسة الباحثون , نجد أن الدراسات السابقة كانت في الفترة 2015م-2018م وتعتبر دراسة الباحثون احدث دراسة في هذا المجال حيث ركزت على اثر الادارة اللوجستية علي التحصيل الالكتروني في السودان 2020م.

الادارة اللوجستية:

الترتيبات الوجستيه:

نشأ مفهوم اللوجستيات Logistic نشأة عسكرية ، حيث بدأ استخدامه فيالجيش الفرنسي عام 1905م بهدف تأمين وصول المؤن والذخائر في الوقت الملائم وبأمثل طريقة ممكنة ،بدأ ظهور دراسات ترمي الي تطبيق اللوجستيات في مجال الاعمال فيما يعرف باسم Business Logistics حيث تبين من الدراسات التي اجريت في هذا المجال ان نحو 40 % (في المتوسط) من تكاليف انتاج اي سلعة من الدولة المتقدمة يمكن ردها الي الانشطة اللوجستية (العشماوي،2008ص71).

الترتيبات اللوجستية تمثل الخريطة النموذجية لتتبع الخطوات والإجراءات الصحيحة التي تقود الي انفاذ مشروع التحصيل الالكتروني وتصنيف موثوقية علي مخرجات النظام من خلال تتبع العمليات الاجرائية ومراقبة كل مرحلة وتحديد الانحرافات وطريقة معالجتها من واقع خطوات الخريطة المعدة مسبقاً وهي كالاتي(مرتضي صالح وهبي،2019م) :

1- جمع البيانات وتزويد النظام بالمعلومات:

- حصروجمع البيانات من الوحدات.
- اعتماد البيانات من المسؤلين بالوحدات لضمان الموثوقيه.
- سرية البيانات التي تغذي النظام.
- تحديد من لهم الصلاحيات في جميع وتزويد النظام بالبيانات.
- تحديد اجراءات كيفية جمع البيانات لتكوين قاعدة بيانات موثوقه.

2- تطوير التشريعات ووضع اللوائح المنظمة:

- اعادة صياغة التشريعات واللوائح وفق الاجراءات الجديده في جمع و تغذية النظام بالبيانات.
- تحديد الاجراءات لطريقة جمع البيانات واضفاء الصيغة القانونية عليها وتحديد ممارسة وظيفة جمع البيانات.
- نشر هذه الاجراءات وجعلها جزء من مكونات النظام والالتزام بها واجب مع تسديد العقوبه للمخالفين لهذه الاجراءات.
- تحديد الصلاحيات وفق الدرجات الوظيفية بالهيكل.
- عدم تمليك الموظف داخل النظام اكثر من صلاحية.

3- تنوير مستخدمي النظام:

- اعداد مرشد لكيفية التعامل مع النظام وضوابط اجراءاته.
- تعريف المستخدم علي كيفية استخدام وسائل النظام والصلاحيات الممنوحه وفق الدرجه الوظيفيه.
- سرية العلومات التي داخل النظام وعدم نشرها .
- رفع تقارير وحفظ المستندات مع ابداء الملاحظات التي تساعد في تطوير النظام.
- المحافظة علي ادوات النظام والاستخدام الامثل وفق المرشد.

4- التدريب:

- تدريب العاملين علي انفاذ النظام وفق المرشد.
- ابداء الملاحظات عن تطبيق النظام ورفع تقارير دورية عن انفاذ النظام والانحرافات المتوقعة وكيفية معالجتها.
- استمرار التدريب مع كل اصدارة جديدة بالنظام لضمان كفاءة الانفاذ و التركيز بضوابط الاستخدام.
- التشديد علي اهمية سرية الصلاحيات من حيث اسم المستخدم وكلمة المرور داخل النظام.

5- اعداد شجرة البيانات:

- يعد جميع البيانات وتزويد النظام ترتيب البيانات وفق هيكل الوحدات الحكومية.
- ضبط التسلسل وفق مكونات الحكومة (اتحادي – ولائي – محلي – هيئات – شركات – صناديق – قطاع خاص .... الخ).
- وضع كود لكل فئه وربطها بالحسابات بالبنوك مع تحديد الدورة المستندية لها ورفع تقارير دورية عنها.
- اعطاء عدد يحدد صلاحيات التغذية والتعديل داخل النظام وفق الدرجة الوظيفية بهيكل النظام.
- تطوير البيانات مع كل اصدارة وعدم تزويد النظام باي بيانات غير معتمدة من المسئولين عن النظام.

التحصيل الإلكتروني:

يعد مشروع التحصيل الإلكتروني في السودان من اكبر مشروعات التقانة والحوسبة ونسبة لأهمية المجال وأثره علي جميع المجالات الإقتصادية للدولة علي مستوي القطاع الخاص والعام ودوره في الرقابة وكذلك دور المراجع العام و لاكمال تقديم كل خدمات الدولة الكترونياً كان لابد من وجود نظام متكامل للسداد يضمن سلامة اكمال عمليات تحويل رسوم الخدمات وتسجيل بيانات السداد الحكومي في قاعدة بيانات متكاملة.

وتعد خطوة اعتماد إيصال 15 الإلكتروني من قبل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي خطوة داعمة لمشروع الدفع الالكتروني الحكومي والانتقال من طريقة التحصيل اليدوي المباشر اليالتحصيل الآلي ، من خلال نظام ايرادات متطور يحقق رقابة فعالة علي تحصيل الرسوم

الحكومية ويسهم في تحسين الخدمات المقدمة للجمهور والمساعدة في القفز بالايرادات العامة للحكومة(الاطار التنظيمي العام لنظام السداد الالكتروني الحكومي،2016م).

و تاتي أهمية إنفاذ برامج الحكومة الإلكترونية للتسهيل على المواطن في الحصول على الخدمات الحكومية وتوفير الوقت والجهد و تحقيق الشفافية وتمكين وزارة المالية و التخطيط الإقتصادي من معرفة الإيرادات الكلية علي كل مستويات الحكم لتطوير الأداء المالي والإقتصادي للدولة وزيادة الإيرادات بما يساعد في زيادة الانتاج ورفع معدل الناتج القومي الإجمالي وتخفيف عبء الرسوم علي المواطن وتسهيل الخدمة له بإعادة النظر في الخدمات ورسومها وإعادة هندسة الإجراءات وذلك بتعزيز الثقة بين المواطن والدولة.

1/ اورنيك (15) الإلكتروني :

يقصد به الإيصال المالي الإلكتروني الذي يتم إنشاؤه بالنظام المركزي ويتم بموجبه تحصيل الأموال العامة.و يعتبر سداد المستحقات والمفروضات المالية عن طريق التحصيل الإلكتروني الحكومي وإيصال (15) الإلكتروني مبرءاً للذمة في حدود المبلغ الذي تم سداده وعلي المتحصل في مجال التحصيل الالكتروني الحكومي ان يمنح المكلف الذي قام بالسداد مستنداً أو إشعاراً يفيد ببراءة ذمته يشمل المبلغ الذي تم سداده والجهة التي تم سداد المبلغ لصالحها واي بيانات اخري تكون ضرورية. و تكون جميع عمليات التحصيل الإلكتروني الحكومي وفق برامج وقواعد البيانات والشبكات التي تمت إجازتها بوساطة الوزارة لها حجية المستندات الرسمية(ديوان الحسابات لائحة التحصيل الالكتروني 2015م).

2/ التحصيل الإلكتروني الحكومي:-

- التحصيل الإلكتروني للخدمات الحكومية عبر قنوات الدفع الإلكتروني هو الانتقال من طريقة التحصيل التقليدي اي الدفع عن طريق الكاش او اليك للحصول علي الخدمة إلى الدفع الالكتروني، عبر نظام إيرادات متطور يحقق رقابة فعالة على الرسوم الحكومية ويسهم في تحسين الخدمات المقدمة حيث يوفر كافة الأجهزة والبرمجيات التي تضمن سرية وأمن البيانات الخاصة بالمعاملات المالية للمستخدم طبقاً للقوانين والمواصفات المحلية والدولية(عمرعمراني،**2016م**)
- يقصد به جميع المعاملات المالية والإجراءات المحاسبية والتي تم بموجبها تحصيل الأموال العامة. و هو منظومة متكاملة من النظم والبرامج تهدف لتسهيل عمليات الدفع بصورة آمنة وسهلة ومتوفرة علي مدار الساعة.

وهنالك عدة أنواع من التحصيل الإلكتروني تختلف عن التحصيل التقليدي ومنها التحصيل عن طريق أجهزة الموبايل والأجهزة الطرفية والتحصيل عن طريق الصرافات الآلية وبطاقات الإئتمان ، والتحصيل عن طريق الربط الشبكي لمؤسسات القطاع العام أي التحويل من حساب لحساب اخر وللتحول من نظام التحصيل التقليدي الي نظام التحصيل الإلكتروني يحتاج ذلك الي تطوير النظام من نظام تحصيل تقليدي إلي نظام تحصيل الكتروني ويحتاج ذلك إلي تأهيل القائمين بأمر التحصيل من محاسبين ومحصلين ومراجعين ليكونوا علي دراية تامة علي أنظمة المعلومات والتكنولوجيا المطبقة في عملية التحصيل.

3/ وسائل إصدار أورنيك (15) الإلكتروني في النظام:

ويتكون نظام التحصيل الالكتروني من عدد من الأجهزة تشمل (جهاز حاسوب ، طابعة حاسوب، مكنة طرفية، جهاز موبايل، جهاز حاسوب لوحي (تاب)، طابعة موبايل، طابعة حرارية، جهاز تحقق(تأمين) وتتمثل في(**مركز النيل للابحاث التقنية ،2016م،ص2)** :

(أ) **طرفيات ثابته و متصله بشبكة إتصال دائمه ومستمره** :يتم إستخدام تطبيق شبكي (web application) يتيح للمتحصلين فى الجهات المختلفه تسجيل بيانات الخدمه و طباعة الآورنيك 2 و يمكن إستخدام البرنامج من أى جهاز كمبيوتر متصل بالشبكه اذا توفر للمتحصل الصلاحيات و مفتاح التأمين. (Security Token) .

(ب) **الإرتباط بتطبيقات أخري :** يتم توفير طرق ربط للنظام بأنظمة الوحدات الحكوميه حيث يتم توفير نفس الوظائف و طباعة أورنيك (15) الإلكتروني من داخل الأنظمة الأخرى (مثلا : نظام الضرائب ، نظام الجمارك).

(ج)**إستخدام طرفيات جواله** :و هي أجهزة صغيره محموله باليد بها طابعات حراريه يقوم بإستخدامها المتحصلون المتجولون(مخالفات المرور، العوائد و النفايات) و يتم إستخدام هذه الأجهزة فى إدخال بيانات المستفيد وإختيار الخدمة و طباعة أورنيك (15) و تعمل بالبطاريات. في نفس التوقيت تم جلب أجهزة للتحصيل خارج الشبكة المؤقت والمتعلق بالمحليات والوحدات الإدارية التي تنعدم فيها الشبكة العنكبوتية وشبكة الحكومة (Off Line).

4/ معوقات بيئة التحصيل الالكتروني:

- هنالك معوقات تواجة برنامج التحصيل الإلكتروني من ضمنها شبكة الإنترنت في كثير من المناطق ولابد لشركات الإتصالات من تجويد خدماتها لمقابلة تلك التحديات وهنالك تخوفاً كبيراً من المواطنين في المعاملات

الإلكترونية بجانب عدم معرفتهم بالخدمات التي تقدم من خلالها سنتناول المعوقات والتحديات التي تواجة برامج التحصيل الإلكتروني في النقاط التالية(**مشروع التحصيل الإلكتروني،2015م):**

- عدم توفر شبكات في بعض المناطق بالولايات .
- المقاومة الناعمة من بعض مستخدمي النظام خوفاً من فقد الوظيفة.
- حجية وسائل وبيانات التحصيل الإلكتروني بكونها أدله إثبات(الوضع القانوني للمستندات) حيث يتعزز احياناً إيجاد أدلة اثبات قابلة للمراجعة والتحقق عند وقوع مخالفات.

5/ مقومات بيئة التحصيل الإلكتروني:

أولاً:الشبكات: عبر شركات الاتصالات (MTN/ZAIN/SUDANI) تم تخصيص شبكة خاصة (APN)من كل شركة وربطها بمخدم اورنيك(15) الإلكتروني وذلك بإستخدام شرائح مخصصة. و تمت إستضافة مخدم تطبيق اورنيك (15) إلكتروني علي نطاق الشبكة القومية وعلي شبكة النت وتوفير سعات انترنت عالية[ISSMB][STMI] والحصول من الهيئة القومية للاتصالات على خارطة تغطية خدمة الانترنت لجميع شركات الاتصالات لتكون مرجعية لإستخدام الشرائح في المنطقة المعنية، تم ربط شركة(Wimax) بالشبكة القومية والتي تمكن الوحدات الحكومية المرتبطة عبر تقنية (Wimax) من الدخول الى الشبكة القومية وإستصدار ارونيك(15) إلكتروني عبر الشبكة القومية بدلاً عن الإنترنت. و تمت الإستعانة بقواعد بيانات الولايات لحصر الوحدات الادارية التي بها أجهزة حاسوب وجهاز توصيل إنترنت والعمل على سد الفجوات بها،وكذلك الإنتقال الي الربط عن طريق (Fiber) وجيل الـ(Wimax) تعمل كشبكة [Backup]و تمت مراجعة النقاط المرتبطة علي الشبكة القومية للمعلومات والتأكد من فاعليتها(**تقرير مجلس الوزراء،ديوان الحسابات،2016م.**

ثانياً:الطرفيات:

عدم توفر و ضعف شبكات البيانات أدي الي التفكير في إيجاد حلول تساعد في تسجيل بيانات التحصيل في حالات إنعدام و ضعف الشبكات (Off Line)،و يتكون نظام معلومات التحصيل الإلكتروني من نظام مركزي وطرفيات بحيث يتم إصدار ايصال إلكتروني بواسطة الطرفيات والتحكم به وحفظ معلومات عمليات التحصيل المرسلة بواسطتها وإستخراج التقارير وتوفير واجهات لكل المستخدمين من موظفي التحصيل إلي المراجعين المالين ومشرفي النظام المالي والتقني. والطرفيات عبارة عن أجهزة صغيرة يتم التحصيل بواستها وتستخدم في المناطق التي لا توجد بها شبكة اتصال مباشر ومن خصائصة أن صغير الحجم يعمل من دون شبكة إنترنت يمكن للمحصل التجوال به في كل مكان مرتبط بإمس مستخدم معين هو المحصل ورقم سري خاص بالمحصل ويستخرج من خلاله إيصال إلكتروني وتنزل إيصالاته في شكل رسائل للمشرف المالي فور دخول الجهاز حيز به شبكة انترنت. كما أن هناك بعض المناطق التي تعمل بنظام التذاكر مثل المستشفيات و شرطة المرور و غيرها و التي يتطلب عملها السرعة مما أدي الي تطوير نظم تعمل علي الموبايل (**مرجع سابق،مشروع التحصيل الالكتروني،2016م).**

الدراسة الميدانية

تحليل البيانات واستخلاص النتائج:

أولاً: تحليل البيانات:

إختبرت الباحثون الفرضية التالية " الادارة اللوجستية غير المؤهلة تعيق التحصيل الالكتروني في السودان".

لجأت الباحثون بعد التأكد من ثبات وصدق الاستبيان إلى توزيعه على عينة الدراسة المقررة (200) فرداً، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق ، محايد، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

اختبار فرضيات الدراسة:

تنص فرضية الدراسة على الآتي:

" الادارة اللوجستية غير المؤهلة تعيق التحصيل الالكتروني في السودان ".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أن الادارة اللوجستية غير المؤهلة تعيق التحصيل الالكتروني في السودان. وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية ، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط

جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية :

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	وجود ترتيبات أولية إدارية لوجستية لطريقة جمع البيانات وتزويد النظام بالمعلومات يزيد في موثوقيه النظام.	5	أوافق بشدة
2	الترتيبات الإدارية و الالتزام بها وتنوير مستخدمي النظام يدعم تطوير النظام والحفاظ علي سرية المعلومات.	5	أوافق بشدة
3	التشريعات ووضع اللوائح المنظمة لمنح الصلاحيات داخل النظام يقلل من مخاطر العبث بالمعلومات او فقدها.	5	أوافق بشدة
4	للمحافظة علي النظام وطريقة استخدامه يجب إصدار نشرات دورية تساعد علي استمرار النظام وتطويره.	5	أوافق بشدة
5	تحديد المسؤلين والمستخدمين وفق درجاتهم الوظيفية يساعد في تحديد الصلاحيات داخل النظام وعدم تمليك المستخدم اكثر من صلاحية.	5	أوافق بشدة
6	توثيق خطوات الترتيبات الإدارية وتنوير المستخدمين بها يطمئن الادارة بتنفيذ البرامج وفق المعايير المطلوبة.	5	أوافق بشدة
7	حفظ مستندات جمع البيانات الاولية وطريقة صيانتها يحقق نوعاً من الضبط والتدقيق للنظام ومتابعته.	5	أوافق بشدة
8	المتابعه المستمرة والتقارير الدورية مهمة لتطوير النظام ومعالجة القصور بالتقويم والتنظيم الدوري.	5	أوافق بشدة
9	**التقارير الصادرة من النظام وتقييمها يطمئن الإدارة بأن البيانات تمت معالجتها وفق النشرات وأن المتابعه ضرورية للرقابة والمحافظة علي النظام.**	5	أوافق بشدة
10	تأخير اتخاذ القرارات الإدارية يتسبب في تأخير العمل بنظام الدفع الالكتروني.	5	أوافق بشدة
11	إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحائق المهمة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالوحدة الإقتصادية.	5	أوافق بشدة
	جميع العبارات	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2020م

يتبين من الجدول رقم (1) ما يلي:

1. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن ال وجود ترتيبات أولية إدارية لوجستية لطريقة جمع البيانات وتزويد النظام بالمعلومات يزيد في موثوقيه النظام.
2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن الترتيبات الإدارية و الالتزام بها وتنوير مستخدمي النظام يدعم تطوير النظام والحفاظ علي سرية المعلومات.
3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن التشريعات ووضع اللوائح المنظمة لمنح الصلاحيات داخل النظام يقلل من مخاطر العبث بالمعلومات او فقدها.
4. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن للمحافظة علي النظام وطريقة استخدامه يجب إصدار نشرات دورية تساعد علي استمرار النظام وتطويره.
5. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تحديد المسؤلين والمستخدمين وفق درجاتهم الوظيفية يساعد في تحديد الصلاحيات داخل النظام وعدم تمليك المستخدم اكثر من صلاحية.
6. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن توثيق خطوات الترتيبات الإدارية وتنوير المستخدمين بها يطمئن الادارة بتنفيذ البرامج وفق المعايير المطلوبة.
7. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن حفظ مستندات جمع البيانات الاولية وطريقة صيانتها يحقق نوعاً من الضبط والتدقيق للنظام ومتابعته.

8. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن المتابعه المستمرة والتقارير الدورية مهمة لتطوير النظام ومعالجة القصور بالتقويم والتنظيم الدوري.
9. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن التقارير الصادرة من النظام وتقييمها يطمئن الإدارة بأن البيانات تمت معالجتها وفق النشرات وأن المتابعه ضرورية للرقابة والمحافظة علي النظام.
10. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تأخير اتخاذ القرارات الإدارية يتسبب في تأخير العمل بنظام الدفع الالكتروني.
11. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحائق المهمة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالوحدة الإقتصادية.
12. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير المتأكدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الجدول رقم (2) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (2)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	وجود ترتيبات أولية إدارية لوجستية لطريقة جمع البيانات وتزويد النظام بالمعلومات يزيد في موثوقيه النظام.	3	166.20
2	الترتيبات الإدارية و الالتزام بها وتنوير مستخدمي النظام يدعم تطوير النظام والحفاظ علي سرية المعلومات.	3	166.20
3	التشريعات ووضع اللوائح المنظمة لمنح الصلاحيات داخل النظام يقلل من مخاطر العبث بالمعلومات او فقدها.	3	200.92
4	للمحافظة علي النظام وطريقة استخدامه يجب إصدار نشرات دورية تساعد علي استمرار النظام وتطويره.	3	156.40
5	تحديد المسؤلين والمستخدمين وفق درجاتهم الوظيفية يساعد في تحديد الصلاحيات داخل النظام وعدم تمليك المستخدم اكثر من صلاحية.	4	215.55
6	توثيق خطوات الترتيبات الإدارية وتنوير المستخدمين بها يطمئن الادارة بتنفيذ البرامج وفق المعايير المطلوبة.	3	140.84
7	حفظ مستندات جمع البيانات الاولية وطريقة صيانتها يحقق نوعاً من الضبط والتدقيق للنظام ومتابعته.	3	135.20
8	المتابعه المستمرة والتقارير الدورية مهمة لتطوير النظام ومعالجة القصور بالتقويم والتنظيم الدوري.	3	190.12
9	التقارير الصادرة من النظام وتقييمها يطمئن الإدارة بأن البيانات تمت معالجتها وفق النشرات وأن المتابعه ضرورية للرقابة والمحافظة علي النظام.	3	134.36
10	تأخير اتخاذ القرارات الإدارية يتسبب في تأخير العمل بنظام الدفع الالكتروني.	3	135.40
11	إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحائق المهمة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالوحدة الإقتصادية.	4	241.85

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2020م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (152.44) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن وجود ترتيبات أولية إدارية لوجستية لطريقة

جمع البيانات وتزويد النظام بالمعلومات يزيد في موثوقيه النظام.

2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (166.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الترتيبات الإدارية و الالتزام بها وتنوير مستخدمي النظام يدعم تطوير النظام والحفاظ علي سرية المعلومات.
3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (200.92) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن التشريعات ووضع اللوائح المنظمة لمنح الصلاحيات داخل النظام يقلل من مخاطر العبث بالمعلومات او فقدها.
4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (156.40) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2)فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن للمحافظة علي النظام وطريقة استخدامه يجب إصدار نشرات دورية تساعد علي استمرار النظام وتطويره.
5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (215.55) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تحديد المسؤلين والمستخدمين وفق درجاتهم الوظيفية يساعد في تحديد الصلاحيات داخل النظام وعدم تمليك المستخدم اكثر من صلاحية.
6. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (140.84) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن توثيق خطوات الترتيبات الإدارية وتنوير المستخدمين بها يطمئن الادارة بتنفيذ البرامج وفق المعايير المطلوبة.
7. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (135.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن حفظ مستندات جمع البيانات الاولية وطريقة صيانتها يحقق نوعاً من الضبط والتدقيق للنظام ومتابعته.
8. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الثامنة (190.12) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن المتابعه المستمرة والتقارير الدورية مهمة لتطوير النظام ومعالجة القصور بالتقويم والتنظيم الدوري.
9. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة التاسعة (134.36) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة

ولصالح الموافقين بشدة على أن التقارير الصادرة من النظام وتقييمها يطمئن الإدارة بأن البيانات تمت معالجتها وفق النشرات وأن المتابعه ضرورية للرقابة والمحافظة علي النظام.

10. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة العاشرة (135.40) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تأخير اتخاذ القرارات الإدارية يتسبب في تأخير العمل بنظام الدفع الالكتروني.

11. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة العاشرة (241.85) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2)فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحائق المهمة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالوحدة الإقتصادية.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (11) عبارات وعلى كل منها هناك (200) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (2200) إجابةً. ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية بالجدول رقم (3) والشكل رقم (3) أدناه:

جدول رقم (3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	1161	%52.8
أوافق	864	%39.3
محايد	148	%6.7
لا أوافق	25	%1.1
لا أوافق بشدة	2	%0.1
المجموع	2200	%100

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2020م

يتبين من الجدول رقم (3) أن عينة الدراسة تضمنت على (1161) إجابةً وبنسبة (52.8%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و (864) إجابةً وبنسبة (39.3%) موافقة، و (148) إجابةً وبنسبة (6.7%) محايدة، و (25) إجابةً وبنسبة (1.1%) غير موافقة على ذلك، و إجابتين وبنسبة (0.1%) غير موافقة بشدة على ذلك. وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (2611.25) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة والتي نصت على أن: **" الادارة اللوجستية غير المؤهلة تعيق التحصيل الالكتروني في السودان " قد** تحققت.

سادساً : النتائج:-

على ضوء ما تم ذكره من حقائق وبيانات ومعلومات تحصل عليها الباحثون من خلال الدراسة فقط توصل إلى عدد من النتائج تمثلت في الآتي:

1. وجود ترتيبات أولية إدارية لوجستية لطريقة جمع البيانات وتزويد النظام بالمعلومات يزيد في موثوقيه النظام.
2. الترتيبات الإدارية والالتزام بها وتنوير مستخدمي النظام يدعم تطوير النظام والحفاظ علي سرية المعلومات.
3. التشريعات ووضع اللوائح المنظمة لمنح الصلاحيات داخل النظام يقلل من مخاطر العبث بالمعلومات او فقدها.
4. تأخير اتخاذ القرارات الإدارية يتسبب في تأخير العمل بنظام الدفع الالكتروني.
5. المتابعه المستمرة والتقارير الدورية مهمة لتطوير النظام ومعالجة القصور بالتقويم والتنظيم الدوري.
6. إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحائق المهمة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالوحدة الإقتصادية.
7. تحديد المسؤلين والمستخدمين وفق درجاتهم الوظيفية يساعد في تحديد الصلاحيات داخل النظام وعدم تمليك المستخدم اكثر من صلاحية.

سابعاً: التوصيات:

على ضوء ما تم ذكره من حقائق وبيانات ومعلومات تحصل عليها الباحثون من خلال الدراسة فقط توصل إلى عدد من التوصيات تمثلت في الآتي:

1. للمحافظة علي النظام وطريقة استخدامه يجب إصدار نشرات دورية تساعد علي استمرار النظام وتطويره.
2. تحديد المسؤلين والمستخدمين وفق درجاتهم الوظيفية داخل النظام.
3. توثيق خطوات الترتيبات الإدارية وتنوير المستخدمين بها يطمئن الادارة بتنفيذ البرامج وفق المعايير المطلوبة.
4. حفظ مستندات جمع البيانات الاولية وطريقة صيانتها يحقق نوعاً من الضبط والتدقيق للنظام ومتابعته.
5. المتابعه المستمرة والتقارير الدورية لتطوير النظام ومعالجته.
6. التقارير الصادرة من النظام وتقييمها يطمئن الإدارة بأن البيانات تمت معالجتها وفق النشرات وأن المتابعه ضرورية للرقابة والمحافظة علي النظام.
7. الاسراع في اتخاذ القرارات الإدارية للعمل بنظام الدفع الالكتروني.

قائمة المصادر والمراجع:

1. **تقرير وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، ديوان الحسابات، الخرطوم، يونيو ٢٠١٥م.**
2. **هويدا علي محمد عبدالله ، نظام الدفع والتحصيل الالكتروني واثره علي التحاسب الضريبي (دراسة ميدانية علي ديوان الضرائب السوداني) ، ماجستير المحاسبة ،كلية التجارة ، جامعة النيلين 2018م.**
3. **شيماء محمد حسن الشيخ ، تطوير نظام ادارة التحصيل الالكتروني للشركة السودانية للموارد المعدنية المحدودة 2017م جامعة النيلين،كلية الدراسات العليا،كلية علوم الحاسب وتقانة المعلومات،بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في تقانة المعلومات،2017م.**
4. **أسماء على محمد صالح كباره ، التحصيل الإلكتروني للإيرادات باستخدام الإيصال المالي الموحد (e_15) بحث درجة الماجستير في نظم المعلومات جامعة النيلين كلية الدراسات العليا 2014م.**
5. **مقابلة شخصية أستاذمرتضي صالح وهي نائب مدير عام ديوان الحسابات ومدير مشروع التحصيل الالكتروني2019م.**
6. **وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المركز القومي للمعلومات، الاطار التنظيمي العام لنظام السداد الالكتروني الحكومي 2016م .**
7. **وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، ديوان الحسابات لائحة التحصيل الالكتروني 2015م ،الخرطوم ، 2015م.**
8. **عمر عمرابي ،الدفع الالكتروني للخدمات الحكومية ، ورقة شركة الخدمات المصرفية ،ملتقي الولايات الثالث ، الخرطوم قاعة الصداقة ، 2016م.**
9. **وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي(ديوان الحسابات) دائرة التحصيل الإلكتروني . محور الولايات - تقرير النصف الأول للولايات للعام المالي 2016م مقارنة بالعام المالي 2015م،السودان،الخرطوم، يوليو 2016م.**

10. **مركز النيل للابحاث التقنية ،ورقة عمل نظام معلومات السداد الحكومي الدفع الإلكتروني ملتقي الولايات الثالث الخرطوم 2016م.**
11. **منى إدريس رمضان مهدي ،أثر التحصيل الإلكتروني في الإيرادات العامة في السودان،دراسة حالة ديوان الضرائب ولاية الخرطوم (2008-2016) رسالة ماجستير في الإقتصاد،جامعة النيلين ،كلية الدراسات العليا،2017م.**
12. **وزارة المالية والإقتصاد الوطني ،ديوان الحسابات،مشروع التحصيل الإلكتروني ،2015م .**
13. **وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ،ديوان الحسابات، تقريرمجلس الوزراء 2016م.**
14. Bowersox,D.J.;CLOSS,D.J.;Cooper,B.M.-**supply chain logistics management (Electronic version)**,McGrawHill,New York,2002.
15. Lowe, D(2002)."The Dictionary of Transport and Logistics" **The Institute of Logistics and Transport**, Kogan Page, London
16.
17. sChristopher. M. (2000) "The agile Supply Chain Competing in Volatile Markets",**Industrial Marketing Management**, Vol. 29,Vol. 1